الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **١٩**

الأربعاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد بندي . . . . . (نيجيريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

مذكرة من الأمين العام

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): يبلغ الأمين العام الجمعية العامة، في مذكرته الواردة في الوثيقة A/74/294، باستقالة السيد هيتوشي كوزاكي (ممثل اليابان) من لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، اعتبارا من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ومن ثم سيتعين على الجمعية العامة في دورتها الحالية تعيين شخص لشغل المنصب في الفترة المتبقية من مدة عضوية السيد كوزاكي، التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وإذ أن جدول أعمال الدورة الحالية لا يتضمن بندا فرعيا بشأن تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، فقد اعتبر الأمين العام أن من الضروري أن يطلب، عملا بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أن يدرج في جدول أعمال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة بندا فرعيا إضافيا بعنوان ”تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة“ في إطار البند ١١٥ ”تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى“.

ونظرا لطبيعة البند الفرعي، وما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على التغاضي عن تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ٤٠ من النظام الداخلي، الذي يقضي بانعقاد المكتب للنظر في مسألة إدراج هذا البند الفرعي الإضافي في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، ترغب في أن تدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بندا فرعيا إضافيا، بعنوان ”تعيين أعضاء وأعضاء مناوبين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة“، بوصفه بندا فرعيا من البند ١١٥ ”تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى“، تحت العنوان طاء (المسائل التنظيمية والإدارية والمسائل الأخرى)؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٠٣/٧٤)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): نظرا لطبيعة البند الفرعي، يطلب الأمين العام كذلك إحالته إلى اللجنة الخامسة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إحالة هذا البند الفرعي إلى اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبلغ الأعضاء بأن هذا البند الفرعي الإضافي يصبح البند الفرعي (ي) من البند ١١٥ الدورة الحالية.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام A/74/267

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للقاضي كارمل أغيوس، رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

القاضي أغيوس (الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني بالغ الشرف أن أخاطب الجمعية العامة لأول مرة بصفتي رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين بينما تجتمع الجمعية للنظر في التقرير السنوي السابع للآلية (انظر A/74/267)، الذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

ويسرني على نحو خاص أن أفعل ذلك اليوم تحت رئاسة معالي السيد تيجاني محمد – بندي ممثل نيجيريا. وأهنئه بحرارة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، متمنيا له كل النجاح في ذلك المنصب. وقبل أن أنتقل إلى فحوى ملاحظاتي، أود أن أعرب عن خالص امتناني للدعم الثابت الذي يقدمه الأمين العام لعمل الآلية، فضلا عن المساعدة المستمرة التي يقدمها المستشار القانوني ومكتب الشؤون القانونية.

أبدأ بالتذكير بأن المؤسستين السابقتين للآلية – المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة – قد أنشئتا على أساس التزام مشترك بالسلام والعدالة وسيادة القانون. وعلى مدى ربع قرن تقريبا، قامتا بدور رائد حقا في مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد العالمي. وبالمثل، فإن الآلية قد أُنشئت على أساس ذلك التزام واستنادا إلى الإقرار باشتداد الحاجة إلى سد الفجوة فيما يتعلق بالإفلات من العقاب من خلال اختتام أعمال المحكمتين المخصصتين، بما في ذلك بضمان محاكمة الهاربين المتبقيين الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قاطبة على دعمها ومساعدتها الدائمين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، مما مكن تلك المؤسسات الرائدة من تحقيق نجاح تجاوز كل التوقعات حتى الآن. وفي الوقت نفسه، لا بد لي من التأكيد على مدي أهمية استمرار المجتمع الدولي، والجمعية العامة على نحو خاص، في دعم الآلية في مهمتها الحيوية.

وكما يلاحظ التقرير السنوي، فإن أكثر من نصف الفترة المشمولة بالتقرير يندرج تحت القيادة القديرة والمتفانية لسلفي، القاضي تيودور ميرون. وباسم الآلية، أود أن أعرب له مرة أخرى عن خالص شكري. ويسرني بالغ السرور أن ألاحظ أن الآلية حققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقدما قويا فيما يتعلق بالمهام الموكلة إليها. بيد أنني أود أن أؤكد للجمعية أننا لا نشعر بالرضا. ولا نزال نواجه عددا من التحديات، وكما هو الحال دائما، فإني ملتزم ببذل قصارى جهدي لمعالجتها بهمة ومسؤولية.

وفيما يتعلق بعبء القضايا الحالي لدينا، أود أن أبلغ الجمعية العامة بتطورين رئيسيين منذ تقديم التقرير السنوي في أب/أغسطس. ففي فرع أروشا التابع للآلية، أجريت جلسة إعادة النظر في الحكم في قضية المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري بنجاح في الفترة من ١٦ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر، وأصدرت دائرة الاستئناف حكمها بشأن إعادة النظر في القضية في ٢٧ أيلول/سبتمبر، قبل أشهر من الموعد المحدد في الجدول الزمني المتوقع للفصل في القضية. وخلصت دائرة الاستئناف إلى أن نغيراباتواري لم يُثبت أن الشهود قد تراجعوا بصدق عن الشهادات التي أدلوا بها خلال محاكمتهم، وقررت بالتالي أن يظل حكم الاستئناف نافذا في قضيته.

وعلى الرغم من أن هذه كانت أول جلسة في دعوى إعادة النظر في الحكم الصادر في القضية، فإنها لم تكن الطلب الأول لإعادة النظر في حكم الاستئناف ولن تكون الطلب الأخير. ولذلك السبب، سيتعين توفير الموارد الكافية للآلية من أجل الفصل في هذه الطلبات عند تقديمها. وفي الوقت نفسه، أوجه انتباه الجمعية إلى العتبة العالية المبينة في حكم إعادة النظر في قضية نغيراباتواري، الذي ذكرت فيه دائرة الاستئناف أنها

> ”لن يهون عليها، حين البت في التماس إعادة النظر، المساس بتقييم مصداقية حكم أصدرته دائرة ابتدائية، وخضع لاستعراض دائرة الاستئناف، استنادا إلى ما يصدر لاحقا عن أحد الشهود من سلوك بعد سنوات من شهادته الأصلية ”وأن“ مقدم الطلب يتحمل عبئا ثقيلا في إثبات أن سلوك الشاهد بعد فترة طويلة عقب شهادته أمام المحكمة يعيب شهادته الأصلية“.

والتطور الثاني الذي حدث مؤخرا في فرع أروشا يتعلق أيضا بنغيراباتواري. وأشير هنا إلى تأكيد توجيه الاتهام في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر – قبل بضعة أيام فقط – لنغيراباتواري لانتهاك حرمة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية والتحريض على انتهاك حرمتهما. ويزعم الادعاء أن نغيراباتواري قد أثر على الشهود أو قام برشوتهم أو حرض الآخرين على ذلك من أجل تأمين نقض إدانته، وأنه انتهك أيضا أوامر حماية الشهود. وجرى المثول الأول لنغيراباتواري في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، وخلاله أنكر التهم الموجهة إليه، وذكر الادعاء أنه سيطلب ضم تلك القضية الجديدة إلى الدعاوى الجارية المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين. وقُدم طلب الضم علنا بعد ذلك بيوم واحد في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. ويُزعم أيضا أن تورينابو والمتهمين الأربعة الآخرين معه قد أثروا على الشهود من أجل تأمين تبرئة نغيراباتواري. وقضية المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين هي الآن في مرحلة التحقيق، وفي حين أن موعد بدء المحاكمة لم يحدد بعد – والسبب في ذلك إلى حد كبير هو طلب الضم الذي لم يُبت فيه – فمن المتوخي حاليا أن تبدأ الجلسات في النصف الأول من العام المقبل وأن تختتم المحاكمة قبل نهاية عام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالأنشطة القضائية في فرع الآلية في لاهاي، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن كل شيء لا يزال على المسار الصحيح. ففي قضية المدعي العام ضد رادوفان كارادزيتش، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في ٢٠ آذار/مارس، وهو ما يمثل خطوة هامه أخرى نحو الوفاء بولاية الآلية. وفي الحكم

الذي أصدرته دائرة الاستئناف، نقضت على نحو جزئي أحكام الإدانة المتعلقة ببعض الحوادث وأكدت ما تبقى من أحكام الإدانة الصادرة بحق كارادزيتش بتهم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وبالأغلبية، ألغت دائره الاستئناف الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية بالسجن لمده ٤٠ سنة وبدلا من ذلك حكمت على كارادزيتش بالسجن مدى الحياة.

وفي إعادة المحاكمة في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، انتهت مرافعة الادعاء وبدأت مرافعة الدفاع في ١٨ حزيران/يونيه بالمرافعة الافتتاحية لفريق الدفاع عن يوفيكا ستانيشيتش. ستبدأ قضية الدفاع عن فرانكو سيماتوفيتش في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ومن المتوقع انتهاء المحاكمة وصدور الحكم بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

في قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، انتهت مرحلة تقديم مذكرات الاستئناف التي قدمها الطرفان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ويجري حاليا إعداد الطعون لعقد جلسة استماع. ويسرني أن أبلغكم أنه على الرغم من استبدال عدة قضاة في هيئة المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، فإن الحكم في الاستئناف ما زال يسير وفق الجدول ليتم إصداره بحلول نهاية عام ٢٠٢٠.

أخيرا، في قضية ازدراء المحكمة ضد بيتار يوجيتش وفييريكا راديتا، التي ورثتها الآلية من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أصدر القاضي الوحيد قرارا في ١٣ أيار/مايو بإلغاء الإحالة السابقة للقضية إلى صربيا، وفي حزيران/يونيه، سعت صربيا إلى الطعن في ذلك القرار. والمسألة قيد النظر حاليا أمام دائرة الاستئناف، التي أتولى رئاستها شخصيا.

وقبل الانتقال إلى المسائل الأخرى، أود أن أشكر قضاة الدوائر والموظفين المتفانين في الآلية على جهودهم المتميزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بالقضايا المذكورة آنفا. كما أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع موظفي الآلية الآخرين، وكذلك المدعي العام للآلية ومسجلها، على مواصلة عملهم الممتاز والشاق والتزامهم بتنفيذ المهام العديدة المنوطة بالآلية على أساس يومي.

وبينما نحرز تقدما فيما يتعلق بعدد القضايا الحالي، من المهم أن يؤخذ في الاعتبار أن مجلس الأمن كلف الآلية بمجموعة من المهام المتبقية الأخرى التي ستستمر بعد الانتهاء من العمل القضائي الأساسي. وعلى سبيل المثال، ما دام أي من الضحايا أو الشهود في حاجة إلى الحماية، سيكون للآلية دور تؤديه. وينطبق الشيء نفسه على مسؤولياتنا فيما يتعلق بالإشراف على إنفاذ الأحكام الصادرة بحق الأشخاص المدانين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية ورصد القضايا المحالة إلى الولايات القضائية الوطنية، وحفظ وإدارة محفوظات الآلية والمحاكم التي سبقتها.

إن تنفيذ الأحكام، الذي يشمل مسائل من قبيل طلبات العفو أو تخفيف الحكم أو الإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين، هو مجال معقد وديناميي أخصص له جانبا كبيرا من الوقت والطاقة. وأذكر أنه، بينما يتم إنفاذ الأحكام يوميا بشكل أساسي وفقا للقانون الوطني للدول المنفذة ذات الصلة، رهنا بالإشراف العام للآلية، يتم البت في طلبات الإفراج المبكر من قِبلي شخصيا كرئيس، وفقا للإطار والفقه القانونيين للآلية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنني أعكف حاليا على تنقيح نهجي إزاء الطلبات من هذا القبيل، لا من حيث المعايير القانونية القائمة، التي تظل بطبيعة الحال على حالها، بل من حيث العمليات المعنية والمعلومات التي سوف أجمعها وأعتمد عليها.

وأعتزم كفالة عملية أكثر شفافية وانفتاحا، وهو ما يستلزم مشاورات هادفة مع القضاة الآخرين، وكذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين، وجمع المعلومات الشاملة التي على أساسها يمكنني بعد ذلك اتخاذ قرار مستنير تماما، بما في ذلك فيما يتعلق

بإعادة تأهيل الشخص المدان، كونه أحد العوامل التي يجب أن تؤخذ في الحسبان بموجب النظام الداخلي للآلية وقواعد الإثبات. وفي هذا السياق، أرى أنه من المهم مواصلة وزيادة الحوار مع جماعات الضحايا وأعضاء المجتمع المدني، وكذلك مع السلطات الوطنية لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، حسب الاقتضاء.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى الموضوع المهم، تعاون الدول الأعضاء. وبادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لجميع الدول الأعضاء التي قدمت على مر السنين تعاونا قيما في إنفاذ الأحكام الصادرة بحق الأفراد المدانين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية. وعدد الأشخاص المدانين الذين يقضون أحكاما حاليا داخل الدول المنفذة يبلغ ٥٠ شخصا. والدعم غير المحدود من الدول الأعضاء في هذا الصدد موضع تقدير كبير.

ويسرني أن أبلغ الجمعية أنه منذ تقديم تقريري المكتوب، تمكنت الآلية من نقل شخصين آخرين من المدانين إلى الدول الأعضاء لقضاء مدة عقوبتهم. وفي الوقت الراهن، لا يزال هناك شخصان في وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة في لاهاي في انتظار نقلهما إلى إحدى دول إنفاذ الأحكام، ولا يزال هناك شخص واحد في مرفق الاحتجاز التابع للأمم المتحدة في أروشا في انتظار محاكمته.

وثمة مجال آخر ما زالت الآلية تطلب تعاون الدول الأعضاء فيه ليتسنى لها الوفاء بجزء أساسي من ولايتها، هو تعقب واعتقال الهاربين المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويبذل المدعي العام سيرج براميرتز وفريقه جهودا مكثفة لتحديد أماكن الهاربين، والآلية مستعدة لمحاكمتهم. مع ذلك، لن يقدم هؤلاء الأفراد إلى العدالة إلا إذا قدمت الدول الأعضاء التعاون اللازم واتخذت تدابير لتأمين توقيفهم واعتقالهم.

وقد أبلغ المدعي العام أن أحد الهاربين موجود في جنوب أفريقيا، ولكن للأسف، لم تنفذ سلطات جنوب أفريقيا بعد مذكرة التوقيف الصادرة عن الآلية. وأحث كل دولة عضو على التقيد بالتزاماتها القانونية الدولية والتعاون الكامل مع المدعي العام في هذا الصدد.

وبما أن الأعضاء بلا شك سيقرأون التقرير السنوي، فإن دعمهم سيكون ضروريا أيضا لحل الوضع غير المحتمل للأفراد التسعة في أروشا الذين إما برأتهم المحكمة أو قضوا بالفعل مدة العقوبة التي قضت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولكنهم غير قادرين أو يخشون العودة إلى بلد المواطنة. وفي حين تم نقل فرد واحد بنجاح خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن الآلية تعتمد إلى حد كبيرا على تعاون ومساعدة الدول الأعضاء، مثلما دعا إلى ذلك مجلس الأمن، ونحن نفعل ذلك من أجل إيجاد حل مستدام للأفراد التسعة المتبقين. إن حقوق هؤلاء الأشخاص تتأثر بشدة جراء الوضع الراهن، ومن الأهمية بمكان بالنسبة لمصداقية الآلية، والأمم المتحدة ككل، أن يتم نقل هؤلاء الأفراد بشكل مناسب وأن يكونوا قادرين على إعادة بناء مستقبلهم.

وانطلاقا من روح تعزيز التعاون وتحسين الكفاءة، يمكنني الإبلاغ أن الآلية تركز على مواءمة الممارسات والإجراءات بين أروشا ولاهاي، ويسرني أن أبلغكم بأننا قطعنا شوطا كبيرا منذ تقديم التقرير المكتوب للآلية في آب/أغسطس. وهناك معلم رئيسي يتمثل في تنفيذ قاعدة بيانات قضائية موحدة يتم من خلالها تطبيق نفس نظام الملفات القضائية المطبق الآن في كلا الفرعين، مما يسمح بتآزر أكبر. ويتوقع أن تكتمل عملية الانتقال مع نهاية السنة، وستتاح المحاضر الكاملة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقه الآلية في قاعدة البيانات نفسها، ليطلع عليها عامة الشعب عوضا عن موظفي الآلية فحسب.

وإضافة إلى ذلك، فقد أنشئت وحدة متخصصة في السجلات القضائية وعمليات المحكمة ضمن قسم الشؤون القانونية لقلم المحكمة لفرع أروشا. وتتمثل مسؤولية هذه الوحدة،

شأنها في ذلك شأن نظيرتها في لاهاي، في تسيير عمليات المحكمة ومعالجة وتنظيم الملفات القضائية وتوزيعها. وفي هذا السياق، يتولى قلم المحكمة العمل على إنشاء مبادئ توجيهية وإجراءات التشغيل الموحدة على صعيد الفرعين، لإدارة المحكمة وعمليات تجهيز الملفات استنادا إلى أفضل الممارسات في كلا الفرعين. وألاحظ أيضا أن موظفي قلم المحكمة في كلا الفرعين قد ضافروا جهودهم في قضية نغيراباتواري خلال الشهر الماضي لكفالة عقد جلسة مراجعة تتسم بالسلاسة. وقد شمل ذلك تبادل الموظفين وتدريبهم على مختلف التخصصات، لكفالة الاستخدام الأمثل للمعارف والمهارات.

ورغم هذه المبادرات الجديدة والممتازة، إلا أن رغبتنا في تحقيق الكفاءة تظل مستمرة بلا هوادة. وفي هذا السياق، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى محدودية مشروع الميزانية لعام ٢٠٢٠ وخاصة في ضوء حجم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به. وباستطاعتي أن أبلغ جميع الحاضرين أن العام القادم سيكون حافلا جدا بالنسبة للآلية، إذ من المتوقع إصدار حكمين رئيسيين على الأقل وإنهاء نسبة كبيرة من عبء العمل القضائي الحالي. ولتحقيق هذا الهدف وتجنب أي تأخير، يجب مد الآلية بالموارد اللازمة وتقديم كل الدعم الممكن من جانب الدول الأعضاء. ولهذا السبب فإن مشروع ميزانية هذا العام يتسم بأهمية كبيرة. وفي حالة الموافقة عليه فإنه سيضع الآلية في سيناريو حرج في ما بعد عام ٢٠٢٠.

وبالنظر إلى إنجازات المحكمتين المخصصتين وإنجازات الآلية في الآونة الأخيرة فإنه من مسؤوليتي أن أعبر إلى أي مدى تعنيني الرحلة التي شرعنا فيها معا منذ عام ١٩٩٣، والتي أتشرف شرفا كبيرا بالمشاركة فيها. ومع ذلك، يمكنني أن أتفهم شكوك أعضاء المجتمع الدولي التي تبدو من حين إلى آخر حول ما إذا كانت النتائج التي أحرزتها العدالة الجنائية الدولية تستحق استثمار كل الجهود والأموال التي تبذل من أجلها. وأدرك الآن بشكل خاص أن شعورا بالكلل قد أصاب بعضا من الدول الأعضاء بخصوص العدالة الجنائية الدولية، هذا إن لم يصبهم أيضا شعور بالتشاؤم والاستخفاف. ويمكنني تفهم هذه الآراء حتى وإن كنت لا أتشاطرها.

وأجرؤ على قول أن العدالة الجنائية الدولية تستحق أن نستثمر وقتنا ومواردنا من أجلها، وستظل تستحق ذلك دائما وأبدا. وعلاوة على ذلك، أؤمن بقدرة المبادئ والعمليات والأطر التي حددتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم والهيئات القضائية الأخرى العديدة التي أعقبتها على الصمود. بل أعتقد أنها سوف تصمد أطول منا جميعا. وهذا ما أراه نجاحا باهرا للأمم المتحدة برمتها، فقد ساهمت هذه المؤسسات في تحقيق بعض أهداف المنظمة الأساسية، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة.

ولا يعني ذلك أنه لا مجال للتحسين. بل على العكس، فأنا أؤمن بقدرة أي منظمة دولية كيفما كانت على زيادة مستوى كفاءتها. بيد أن وقف مسيرة العدالة الجنائية الدولية في هذه المرحلة سيكون بمثابة خيانة للضحايا وتشجيعا للجناة وتراجعا في الوفاء بالتزامات المجتمع الدولي التي يدين بها لسيادة القانون ومبدأ المساءلة. ولجميع هذه الأسباب، أحث الدول الأعضاء على مواصلة دعم الآلية والمحاكم والهيئات القضائية الدولية الأخرى إلى أقصى حد ممكن، سواء أكان ذلك الآن أم لاحقا. وبذلك ستتسنى لنا مواصلة إعلاء القيم التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٤ عاما بحلول الغد.

وفي الختام، أود أن أعرب بالنيابة عن الآلية برمتها عن امتناننا العميق لحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على كل ما قدمته لنا من دعم حتى الآن. ونأمل أن تمدنا بمزيد من الموارد الكافية لإنجاز مهمتنا بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة.

السيد سكوت – كيميس (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس أغيوس على إحاطته. ويشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا وبلدي أستراليا (مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا). ما فتئت بلدان المجموعة تؤيد بقوة العمل الهام الذي يقوم به الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وتكفل الآلية مواصلة ما حققته المحكمتان المخصصتان – المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويتمثل جزء من هذه الإنجازات في الأثر الحاسم لهاتين المحكمتين على تطوير القانون الجنائي الدولي. وقد مهدت المحكمتين الطريق لاعتماد هيكل العدالة الجنائية الدولية الحالي والذي بموجبه تتم مساءلة مرتكبي الجرائم الدولية الجسيمة. ويعدُّ هذا الهيكل عنصرا رئيسيا من عناصر الاستجابة الجماعية للمجتمع الدولي في مواجهة الفظائع الجماعية.

وتظل المجموعة ثابتة في التزامها بالمساءلة عن الجرائم الدولية الجسيمة. كما نقر بدور المساءلة في الحفاظ على السلام ونؤيد بصورة نشطة آليات العدالة الجنائية الدولية، ونعتقد أن الآلية، بالإضافة إلى محاكم دولية أخرى، هي بمثابة حجر الزاوية للنظام الدولي القائم على القواعد. وتود مجموعة البلدان أن تغتنم هذه الفرصة للترحيب بالقاضي كارمل أغيوس، الذي تولى منصب الرئيس الجديد للآلية في كانون الثاني/يناير. ونود أيضا أن نشكر الرئيس المنتهية ولايته، القاضي ثيودور ميرون، على ما قام به من عمل في إطار هذا الدور منذ عام ٢٠١٢. ونشيد بمساهمته الكبيرة بصفته أول رئيس للآلية.

تعتمد المحاكم الجنائية الدولية على الدعم الدولي المستمر من أجل الوفاء بولاياتها، والذي يستمر حتى بعد الوقت الذي لم تعد تتصدر فيه تلك الجرائم العناوين الرئيسية. ويبين عمل المحكمتين نفسيهما والآلية أن المراحل النهائية لقضية ما هي بنفس أهمية مراحلها الأولى وهو ما يكفل تحقيق العدالة. وقد شهدنا على ذلك مؤخرا في قضية المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري، وقضية المدعي العام ضد رادوفان كارادزيتش.

ونشيد بالتزام الآلية باختتام مهامها القضائية المتبقية والوفاء بولايتها بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، مع كفالة استيفاء الضمانات الإجرائية الأساسية. ويسرنا أيضا وبشكل خاص أن نشهد خطوات استباقية فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية في إطار الآلية، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة التحرش الجنسي والتمييز والتصدي لعدم التكافؤ بين الجنسين.

ويتوقف نجاح الآلية على دعم الدول الأعضاء لها وتعاونها فيما بينها. وتحث مجموعة البلدان على تعزيز التعاون فيما بينها لكفالة القبض على الهاربين الثمانية الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والذين ما زالوا طلقاء. وما زلنا نأمل في أن يخضع هؤلاء المجرمون للمساءلة.

وتقوم الآلية بعمل بالغ الأهمية في دعم الهيئات القضائية الوطنية. وتلاحظ مجموعة البلدان أن الوثائق التي قدمت إلى تلك الولايات القضائية قد زادت عشرة أضعاف تقريبا خلال العام الماضي. وندرك الحاجة إلى الموظفين والموارد اللازمة للاستجابة لطلبات المساعدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد شابورو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي: تركيا وجمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

نشكر الرئيس كارمل أغيوس على التقرير السنوي السابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

(انظر A/74/267)، المقدم عملا بالمادة ٣٢ (١) من نظامها الأساسي، والذي يغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ونود مرة أخرى أن نعرب عن امتناننا للقاضي ثيودور ميرون على ترؤس الآلية خلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير وإلى الرئيس أغيوس على ترؤس الآلية منذ ١٩ كانون الثاني/يناير.

وفيما يتعلق بأنشطة الآلية، نرحب بالتعديلات التي أدخلت على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، واعتماد القواعد المنظمة لاحتجاز الأشخاص رهن المحاكمة أو الاستئناف أمام الآلية أو احتجازهم لأسباب أخرى، فضلا عن إصدار رئيس القلم للقواعد التنظيمية المتصلة بالاحتجاز.

وفيما يتعلق بأنشطة الرئيس ودوائر الآلية، يلاحظ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع الارتياح إعلان الرئيس أغيوس في كانون الثاني/يناير الأولويات الرئيسية لرئاسته. وفي فرع الآلية في لاهاي، نرحب بإصدار حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد رادوفان كارادزيتش، الأمر الذي يبعث برسالة قوية، فضلا عن التقدم المحرز في إجراءات الاستئناف في قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش وفي إجراءات إعادة المحاكمة في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش. ونحن نتابع باهتمام التطورات في فرع أروشا، ولا سيما الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة في قضية المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين، ونرحب بالقرارات الأخيرة الصادرة عن دائرة الاستئناف في ما يتصل بإجراءات إعادة النظر في قضية المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري.

وفيما يتعلق بأنشطة مكتب المدعي العام، نلاحظ، كما لاحظنا في السنوات السابقة، أن الهاربين الثمانية الذين أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما زالوا طلقاء. ونرحب بالجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لتحديد أماكن وتوقيف ثلاثة هاربين ستنظر الآلية في قضاياهم، وكذلك التماس معلومات عن أماكن وجود الهاربين الخمسة الذين يُنتظر تقديمهم للمحاكمة في رواندا بعد إلقاء القبض عليهم. وإذ نضع في الاعتبار أنه يقع على جميع الدول الأعضاء التزام قانوني دولي بالتعاون مع مكتب المدعي العام في جهوده الرامية إلى تحديد أماكن وجود بقية الهاربين والقبض عليهم، فإننا نأسف بشدة لعدم التعاون من جانب بعض الدول. ونرحب بإنشاء مكتب المدعي العام والسلطات في زمبابوي فرقة عمل مشتركة لزيادة تنسيق أنشطة التحقيق.

ونشجع، على النحو المقترح من مكتب المدعي العام، على زيادة تعزيز الشراكات من خلال إنشاء شبكة شرق أفريقية من أفرقة البحث النشط عن الهاربين، وكذلك المناقشات مع المشاركين في فرقة العمل الأوروبية والشبكة الأوروبية لأفرقة البحث النشط عن الهاربين فيما يتعلق بالآليات التي يؤمل أن تعمل على تسريع وتيرة التعاون.

ويرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن المحاكمات على الصعيد الوطني ضرورية لتحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتُكبت في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على عمل المدعي العام في الرد بفعالية على الطلبات المقدمة من السلطات في رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة. كما نثني على الجهود المستمرة للمدعي العام، في حدود الموارد المتاحة، من أجل بناء قدرات السلطات القضائية الوطنية التي تتولى المحاكمة في جرائم الحرب.

وفيما يتعلق بأنشطة قلم الآلية، نلاحظ مع القلق أثر قيود الميزانية وندرك أن عام ٢٠٢٠ سيكون عاما هاما للآلية، مع الانتهاء من قضايا الهامة، ولا سيما إجراءات الاستئناف في قضية المدعي العام ضد رادوفان كارادزيتش، والمحاكمة في قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش. ونلاحظ أن الآلية تقر بأن هناك مجالا للتحسين فيما يتعلق

بالمساواة بين الجنسين بين الموظفين. ونحن نوافق تماما على الملاحظة الواردة في التقرير والتي تفيد بـ ”ضرورة أن تبذل الدول المرشّحة المزيد من الجهد لتحسين المساواة بين الجنسين على أعلى المستويات“ (A/74/267، الفقرة ١١). ونثني على رئيس قلم الآلية للدعم الذي يقدمه للأنشطة القضائية وغيرها من الأنشطة الصادر بها تكليف، ولا سيما فيما يتعلق بالانتهاء من نقل سجلات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتحديث الواجهات البينية العامة للاطلاع على السجلات القضائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية والبحث فيها.

وفيما يتعلق بإنفاذ الأحكام، نود أن نشكر الدول الأعضاء التي وافقت على نقل الأشخاص الذين يقضون مدة عقوبتهم على أراضيها، ومن ثم تقليل عدد الأشخاص الذين ينتظرون في أروشا ولاهاي نقلهم إلى دول الإنفاذ. وندعو جميع الدول إلى إيجاد حلول طويلة الأمد لإعادة توطين الأشخاص الذين برئت ساحتهم والذين أفرج عنهم.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تقديم الدعم القوي للعدالة الجنائية الدولية، التي تتمثل مهمتها في تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب وصون السلام والأمن الدوليين. وندعو جميع الدول إلى التعاون مع الآلية في امتثال تام لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد كاييناموا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لنا للتكلم. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في شكر القاضي أغيوس على البيان الذي أدلى به اليوم.

واسمحوا لي أن أشكر المسؤولين الرئيسيين وموظفي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين على جهودهم المتواصلة في السعي إلى تحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في عام ١٩٩٤.

ونحن ممتنون للتعاون المستمر بين الآلية، تحت القيادة القديرة للقاضي أغيوس، وحكومة رواندا. ونشعر بالتشجيع لمشاركته البناءة والحوار الذي يجريه مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك حكومتي والناجين.

كان لإقامة العدل في رواندا دور محوري في جمع المجتمعات المحلية معا مرة أخرى لإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي دمر قبل سنوات مضت. وستواصل رواندا التعويل على الآلية في دعم رواندا في عمليات المصالحة في مجتمعاتنا من خلال مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب. إن قدرة الآلية على ترك إرث إيجابي ستخضع للاختبار أساسا على جبهتين.

الأولى، يجب أن نكثف الجهود والتعاون فيما بين الدول لإلقاء القبض على الهاربين الذين لا يزالوا طلقاء. ثانيا، يجب مكافحة إيديولوجية الإبادة الجماعية بجميع مظاهرها، بما في ذلك إنكار الإبادة الجماعية. هذه المهمة لا يمكن أن تنجزها الآلية بمفردها. ويجب على الدول الأعضاء دعم الآلية في تكثيف جهودها الرامية إلى رصد ومعالجة الحالات التي ينشر فيها المدانين بالإبادة الجماعية إيديولوجية الإبادة الجماعية، بما في ذلك إنكار الإبادة الجماعية. أي شخص أو مجموعة من الأشخاص ينشرون إيديولوجية الإبادة الجماعية أو إنكار الإبادة الجماعية أو خطاب الكراهية يجب أن يعاقب وتتم محاسبته. إن ظهور إنكار الإبادة الجماعية والتحريض على الكراهية يذكّرنا بأنه يجب علينا أن نظل يقظين. وحتى بعد مرور ٢٥ عاماً على الإبادة الجماعية ضد التوتسي، لا تزال هناك عناصر وشبكات غايتها تعزيز إيديولوجية الإبادة الجماعية والتحريض على الكراهية في جميع أنحاء العالم. ويجب ألا ندع ذلك يحدث.

وفيما يتعلق بالأنشطة القضائية المتعلقة بقضايا انتهاك حرمة المحكمة والتحريض على انتهاك حرمتها، تُعرب حكومة رواندا عن الرضى والسرور برفض دائرة الاستئناف لمحاولة السيد نغيراباتواري نقض الحكم بإدانته. ونشعر بالتشجيع إزاء التزام

المحكمة الثابت بالحفاظ على سلامة سير الدعاوى التي تجريها محكمة رواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية والوقائع الواردة فيها. تؤيد رواندا بقوة مقاضاة الآلية للمتهمين بارتكاب انتهاك حرمة المحكمة في قضية المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين. إن الملاحقة القضائية لهذه الجرائم المزعومة ضرورية لحماية الشهود والوقوف ضد إنكار الإبادة الجماعية. وتحثّ رواندا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقوة على الوفاء بالدعم المالي اللازم للآلية وتقديمه كلّه لتمكينها من القيام بهذه الدعاوى الحيوية للفصل في انتهاك حرمة المحكمة.

وأودّ أن أتطرق إلى مسألة أن المتهمين بالإبادة الجماعية الهاربين من العدالة لا يزالون طلقاء. وقد أشار مكتب المدعي العام في العديد من التقارير إلى أن التقدم في العثور على المتهمين الهاربين الثمانية المتبقين وتعقبهم واعتقالهم قد أُعيق بسبب عدم تعاون بعض الدول الأعضاء والسلطات الأخرى مع الطلبات. ونكرر الدعوة التي وجهها المدعي العام والمحكمة إلى جميع الدول الأعضاء للتقيد بالتزاماتها الدولية وتوفير المساعدة اللازمة لتحديد أماكن الهاربين وإلقاء القبض عليهم. ونحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، على تنفيذ ما يتحدثون عنه من الالتزام بالقانون الدولي والعدالة إما بمحاكمة الأفراد المتهمين الذين يعيشون على أراضيهم أو نقلهم إلى رواندا أو إلى الآلية.

إن المدانين التسعة الذين أُفرج عنهم أو الذين برأتهم المحكمة لا يزالون يعيشون عيشة مريحة في أروشا على حساب الدول الأعضاء، بما فيها رواندا، نظراً لأن تكاليف معيشتهم وسكنهم تُدفع من الاشتراكات المقررة التي نساهم بها. ويصرّ وفد بلدي على أنه ينبغي لهم العودة إلى الوطن. وهي ليست المرة الأولى التي يعود فيها مدانون سابقون إلى رواندا. فعلى سبيل المثال، عاد الرائد برنار نتوياهاغا والأشخاص الآخرون الذين لم يكملوا مدة عقوبتهم في رواندا إلى رواندا وهم يعيشون جنباً إلى جنب مع مجتمعاتنا المحلية الرواندية. وفي رواندا اليوم، يعيش الناجون من الإبادة الجماعية والجناة جنباً إلى جنب على نفس التلال وفي نفس المجتمعات في تعايش سلمي. ومن المؤسف أن بعض الدول الأعضاء تجد صعوبة في مساعدة مكتب المدعي العام والتعاون معه في تقديم الهاربين إلى الحساب، ولكنها ترى أن من الطبيعي استخدام أموال دافعي الضرائب لديها لتقديم بدل معيشة ونفقات سخية لأولئك المدانين المفرج عنهم. تؤكد رواندا على أن هذه النفقات غير مبررة وينبغي أن تتوقف ببساطة.

وأود أن أتكلّم عن مسألة الإفراج المبكر. نحيط علماً بالتطورات التي حدثت مؤخراً والتي أشارت إلى أن المحكمة مستعدة للنظر في وضع شروط للإفراج المبكر، على الرغم من أن هذا لم يطبق إلا على مُدان واحد يلتمس الإفراج المبكر. ونحثّ على أن من الأكثر فعالية للآلية، بدلاً من اتباع نهج مخصص للإفراج المشروط، وضع معيار شامل وشرط صارم للإفراج المشروط، استناداً إلى المتطلبات الصارمة للأهلية لذلك. ونودّ مرة أخرى أن نُشير إلى أفضل الممارسات لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية لسيراليون. فمن مصلحة العدالة أن تعزز هذه الآلية القانون الجنائي الدولي وأن تتقيّد باحترام آليات العدالة الدولية.

وفي الختام، أودّ أن أتكلم عن مسألة المحفوظات. إن حقّ رواندا في حيازة هذه المحفوظات، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من تاريخ رواندا، لا يزال غير معترف به. ولسبب ما، لا يزال الروانديون محرومين من الحق في امتلاك تاريخهم. وتجدر الإشارة إلى أن كميات كبيرة من هذه المحفوظات هي وثائق أصلية مأخوذة من رواندا. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تُظهر أي دليل كان على السبب في أن تعطي نفسها أي حق للاحتفاظ بممتلكات الروانديين هذه. وستتابع رواندا هذه المسألة، التي لن تزول في أي وقت قريب ولا شك في أنها ستستمر حتى نصل إلى نتيجة مرضية.

السيدة بييتش (صربيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني ممتنة لكم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة اليوم باسم جمهورية صربيا.

وأودّ أن أعرض بعض المحطات الرئيسية لتعاون صربيا مع آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فضلاً عن التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والإقليمي.

لقد أظهر بلدي التزاماً قوياً بالوفاء بالتزاماته الدولية. وكان تعاونه مع الآلية ناجحاً ومعترفاً به على نطاق واسع. وقد منحت صربيا الآلية حرية الوصول إلى الأدلة والوثائق والمحفوظات والشهود. لقد استجبنا إلى جميع الطلبات المقدمة من الآلية، التي لم يكن أي منها قد رُفض، وتعمل حكومتنا حالياً على الرد على أحدث الطلبات.

وقد أسفر تعاون بلدي، الذي يرجع من أوقات المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة إلى يومنا هذا، عن نتائج إيجابية. يشمل الأشخاص المحالون إلى المحكمة رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ورئيس جمهورية صربيا، ونائب رئيس الحكومة الاتحادية، ونائب رئيس حكومة جمهورية صربيا، وثلاثة من رؤساء الأركان العامة السابقين لجيش يوغوسلافيا، ورئيساً سابقاً لجهاز أمن الدولة والعديد من كبار ضباط الجيش والشرطة. وطوال سنوات من التعاون مع المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة وعملها الشاق والنتائج الملحوظة، ما فتئت صربيا تغير وتحسّن نظامها القضائي. إن الحالة العامة في بلدي، بما في ذلك في مجال سيادة القانون، قد تغيرت بشكل كبير منذ الحروب التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة.

وعلى الصعيد الوطني، اعتمدنا استراتيجية ادعاء عام للتحقيق في جرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣. وقد قدّمت الحكومة الموارد اللازمة لتحسين قدرات مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في جمهورية صربيا. وقدّم مكتب المدعي العام للآلية أيضاً دعمه في تحسين عمل مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا.

إن بلدان المنطقة بحاجة إلى العمل معاً على تحقيق التفاهم المتبادل والتعاون والمصالحة من أجل مستقبلنا واستقرارنا الإقليمي وتنميتنا الاقتصادية. ونعتقد أن التعاون القضائي الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب تتحسّن باستمرار. إن تعاون صربيا مع البوسنة والهرسك قد بلغ مستوى رفيعاً. ونأمل أن يتحسن أيضاً تعاوننا مع كرواتيا. إن الاجتماعات التي عُقدت مؤخراً على المستوى الوزاري وأعمال اللجنة الثنائية المشتركة هي خطوات هامة إلى الأمام في هذا الصدد. وفي وقت سابق من هذا العام في شهر أيار/مايو، استضافت عاصمتنا، بلغراد، مؤتمراً إقليمياً للمدعين العامين عُقد تحت شعار ”التعاون والمعايير والمقاييس في مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب“. وكان من بين المشاركين وفود رفيعة المستوى من البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود، فضلاً عن المدعي العام للآلية، السيد سيرج براميرتس.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أن تعاون صربيا مع الآلية يتطور بنجاح، دون أي مسائل معلّقة. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن بلدي لا يزال ملتزما التزاما كاملا بالوفاء بالتزاماته الدولية.

السيد جيوردانو (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس كارمل أغيوس على إحاطته بشأن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ونعرب عن إشادتنا ودعمنا لما يبذله من جهود متفانية بهدف تحقيق العدالة. ونشيد بالرئيس أغيوس على مواصلة التركيز على المهام الأساسية للآلية، وهي: إنجاز الإجراءات القضائية المتبقية، وتعقب الهاربين المتبقين، ورصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية، وحماية الضحايا والشهود، والإشراف على تنفيذ الأحكام، وتقديم المساعدة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وحفظ المحفوظات وإدارتها. وقد أدت هذه الركائز إلى إنشاء آلية مستدامة وكفء وفعالة لمكافحة الفظائع البشعة المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

كما نشيد بالعمل الدؤوب الذي تقوم به الدوائر القضائية. ففي الوقت الراهن، تتناول الدائرة التمهيدية أول دعوى رئيسية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة التي تشمل عدة متهمين في قضية المدعي العام ضد ماكسيميليان تورينابو وآخرين.

ونشيد بمتابعة المدعي العام لهذه القضية، الأمر الذي يدل على أنه لن يتم التسامح مع تحدي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية، وعدم احترام سيادة القانون. وتواصل الدائرة الابتدائية متابعة قضية المدعي العام ضد يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وتتناول دائرة الاستئناف قضيتي المدعي العام ضد راتكو ملاديتش والمدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري. ويؤكد قرار دائرة الاستئناف الصادر في آذار/مارس، تأييد إدانة رادوفان كارادزيتش وفرض عقوبة السجن المؤبد عليه، التزام الدائرة بكفالة تحقيق العدالة في قضايا أبشع الجرائم.

ويوضح عمل الدائرة نجاح الآلية في تحسين كفاءة الأداء مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة للمدعى عليهم. ويضمن تبسيط التنسيق بين الفرعين وبيئة العمل العالية الأداء أن يؤدي كل جهاز دوره ويساعد على تحسين المساواة بين الجنسين ومنع التحرش وإساءة استعمال السلطة في مكان العمل.

ونود مرة أخرى أن نعرب عن تقديرنا لما تبذله الآلية من جهود حثيثة للبحث عن الهاربين الروانديين الثمانية المتورطين في الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤، بما في ذلك تواصلها مع السلطات الوطنية لإقامة علاقات عمل من أجل التحقيقات الجارية. ونواصل حث جميع البلدان على التعاون الكامل مع الآلية. ونلاحظ، على وجه الخصوص، أن عدم تعاون جنوب أفريقيا تعاونا كاملا مع الآلية لا يزال مخيبا للآمال، ولا سيما بالنظر إلى أنها تعمل بصفتها رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحث جنوب أفريقيا على تحمل مسؤولياتها بوصفها قائدا في مجلس الأمن، والتعاون الكامل مع الآلية من خلال التصدي للإفلات من العقاب على أسوأ الجرائم.

والأهم من ذلك، إننا نقدر تفاني الآلية في أنشطة التواصل. ونلاحظ الزيارات التي قام بها الرئيس أغيوس إلى رواندا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك واعتزامه زيارة مناطق أخرى من يوغوسلافيا السابقة. لقد اكتست الزيارة التي قام بها إلى رواندا في نيسان/أبريل أهمية خاصة حيث إنها كانت الذكرى الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤. ومن خلال هذه البعثات، تعيد الآلية تأكيد أهدافها المتمثلة في تعافي الضحايا من خلال العمل مع مجتمعاتهم المحلية والاعتراف بالماضي. ففي حين لا يمكن تغيير الماضي، يجب إحياء ذكراه والإقرار به لمنع حدوث هذه الفظائع في المستقبل. ونشيد بدور الآلية في تعزيز مبادرات العدالة الانتقالية المستدامة ودعمها داخل أراضي رواندا ويوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك دعم بناء القدرات. فعلى سبيل المثال، يعمل التدريب على تعقب الهاربين وعلى التحقيق في جرائم العنف الجنسي والجنساني على المساعدة في إعداد سلطات تلك البلدان التي ارتكبت فيها الجرائم لتحمل المسؤولية عن تحقيق العدالة والمساءلة بشكل كامل.

كما نرحب بدعم الآلية للمحاكمات الوطنية. وقد أحالت الآلية هذه المحاكمات، بما في ذلك القضايا الثلاث المعلقة في رواندا واثنتين في فرنسا، وتقوم بمتابعتها. وتقدم الآلية دعمها من خلال الاستجابة لطلبات المساعدة فيما يتعلق بهذه الجرائم. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تلقى الادعاء طلبا واحدا للمساعدة من رواندا، و ٢٧١ طلبا من دول أعضاء ومنظمات دولية أخرى، وقام بالبت فيها. وعلى الرغم من أن دور الآلية في تنسيق قضاياها والبت فيها لا يزال يمثل قوة صامدة من أجل تحقيق العدالة، فإننا نثني على جهودها الرامية إلى بناء نظم عدالة خارج جدران قاعات محاكمها.

ونشيد بإصدار الآلية لمعرض على شبكة الإنترنت في حزيران/يونيه، قام بعرض رسومات للشهود من شهاداتهم أمام الدوائر الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية في رواندا والمحكمة

الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهذه الصور حقا تساوي ألف كلمة، فهي تساعد الضحايا على شرح تجاربهم بصورة أفضل وإحياء قصصهم. فعلى سبيل المثال، رسم أحد الشهود كنيسة أبرشية نيانغي في بلدة كيفومو في رواندا، حيث تم حصار ما لا يقل عن ٢٠٠٠ من التوتسي الذين التمسوا اللجوء فيها، وتمت مهاجمتهم وقتلهم عام ١٩٩٤. ومن خلال مشاركة هذه الذكرى المؤلمة مع الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآن مع العالم، لم يعد هذا الشاهد يحمل هذه القصة – هذا العبء – بمفرده.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا. ولن ننسى أبدا ضحايا رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وسنواصل دعم الجهود التي تبذلها الآلية من أجل تحقيق العدالة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي السابع للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الوارد في الوثيقة A/74/267؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإسبانية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٢٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.